الكشف عن حملة هجوم ممنهجة وممولة ضد دولة الكويت
ومؤسسة الموانئ الكويتية في الولايات المتحدة الأمريكية

كشف ملف عام جديد قدمه المستشار القانوني لشركة كي جي ال للاستثمار (KGL Investment KSCC) بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA) الصادر عن وزارة العدل الأمريكية عن استراتيجية العلاقات العامة العدوانية التي تتبعها مكتب المحاماة Crowell and Moring نيابة عن المديرين التنفيذيين السابقين لشركة KGL، اللذان تم اتهامها والحكم عليهما بتهمة الاختلاس وإساءة استخدام الأموال العامة، واللذان لا يزالان يواجهان محاكمة جنائية مستمرة في الكويت.

وقامت شركة المحاماة Crowell and Moring بتوظيف Marathon Strategies LLC، وهي شركة علاقات عامة في الولايات المتحدة، مع تكليف صريح "لإثارة تساؤلات حول ما إذا كانت الكويت مكانًا آمنًا للاستثمار" ونشره في الولايات المتحدة وغيرها من وسائل الإعلام وكذلك "الإجراءات غير المبررة من قبل دولة الكويت، بما في ذلك مؤسسة الموانئ الكويتية، ضد شركة KGLوالمسؤولين التنفيذيين فيها و/أو مساهميها." كما تم توظيف شركة Marathon Strategies أيضًا للضغط على مسؤولي الدولة وصياغة "رسائل إلى المشرعين".

ومن ناحية اخري تظل الحقائق الثابتة ان محاكم الكويت قضت في العديد من الاحكام التي أصبح البعض منها نهائيا واجب النفاذ والتي يتضح منها ان المال العام المملوك ليس فقط لمؤسسه الموانئ بل لجموع الشعب الكويتي كان ضحية الافعال غير المسئولة وغير المشروعة التي ارتكبها المسؤولون التنفيذيون في شركه كي جي ال ومن امثله هذه الاحكام القضائية التي صدرت في إطار حماية المال العام.

- **الحكم النهائي الصادر في الاستئنافين رقمي ٢٣؛١١ لسنه ٢٠١٧ اداري بأخلاء كي جي ال للمناولة من مساحه مليون متر مربع بمنطقه ميناء عبدالله بعد ثبوت اغتصابها لهذه المساحة لسنوات طويله ودون سداد اي مقابل لانتفاعها وقد حاولت الشركة تعطيل الفصل في القضية علي مدي اكثر من عامين بتقديم العديد من طلبات رد قضاه بلغت عددها اربع طلبات تم رفضهم جميعا من دائرة طلبات رد القضاة بمحكمه الاستئناف كما تقدمت مؤسسه الموانئ بشان الارض المذكورة ببلاغ الي نيابة الاموال العامة قيد برقم ٥ لسنه ٢٠١٦ لشبهه الاستيلاء علي الارض المذكورة واعاقه تسيير مرفق عام واعاقه الخطة الاستراتيجية لمؤسسه الموانئ الصادر بها قرار مجلس الوزراء الموقر كما اخطرت المؤسسة وزاره التجارة والصناعة وهيئه اسواق المال لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد كي جي ال لوجستيك وكي جي ال للمناولة لأدراجهما الارض المذكورة ضمن اصولهما علي خلاف**

الحقيقة الامر الذي من شأنه تضليل المساهمين في الشركتين وكذا المتعاملين في سوق المال وهو ما يشكل جريمة جنائية .

- **الحكم النهائي الصادر في الدعوي رقم ١٩٥٧ لسنه ٢٠١٥ اداري بأخلاء رابطه الكويت والخليج للنقل من مساحة مائتي وسبعون ألف متر بالمنطقة التخزينية العاشرة بميناء الدوحة والذي لم تتمكن المؤسسة من تنفيذه بصوره كامله حتى تاريخه بسبب تعمد الشركة المذكورة عرقله تنفيذه عن طريق بعض الشركات التابعة لها.**
- **الحكم الصادر في الدعوي رقم ٢٥١٢ لسنه ٢٠١٨ اداري بتأييد القرار رقم ٦٥٧ لسنه ٢٠١٧ الصادر من مدير عام المؤسسة بأدراج شركات كي جي ال بالقائمة السوداء ومنع التعامل معها في مختلف الأنشطة والمجالات لما تثبت في حقها من اعتداءات على المال العام بموجب تقارير ديوان المحاسبة ولجنه حماية المال العام بمجلس الامه.**
- **الحكم الصادر في الدعوي رقم ٤٢٠ لسنه ٢٠١٧ اداري بأخلاء كي جي ال من الارض الكائنة بالمنطقة التخزينية السابعة والزامها بمقابل انتفاعها.**
- **الحكم الصادر في الدعوي رقم ٢٤٧٢ لسنه ٢٠١٨ مستعجل الذي مكن المؤسسة من استعاده العديد من المواقع بميناء الشعيبة.**
- **الحكم الصادر في الجناية رقم ١٩٤٢ لسنه ٢٠١٥ نيابة الاموال العامة الذي اثبت استيلاءهم مع اخرين على واحد وعشرون مليون دينار علما بأن هذا الحكم أبطل من محكمه الاستئناف لسبب غير متعلق بفعل الاستيلاء الثابت بادله دامغه وانما أبطل بمقوله ان دفاع المتهمين لم يتمكن من المرافعة.**

فضلا عما تقدم فأن هناك جناية متداوله امام محكمه الجنايات برقم ١٤٩٦ لسنه ٢٠١٢ نيابة الاموال العامة بشأن استيلاء كي جي ال للاستثمار على اموال صندوق الموانئ الذي تشارك فيه مؤسسه الموانئ بمبلغ خمسه وثمانون مليون دولار امريكي.

كما تقدمت المؤسسة بالعديد من البلاغات للنائب العام ضد القائمين على صندوق الموانئ لقيامهم بالعديد من الجرائم المالية التي جاءت في مجملها ضد مصالح المساهمين ومن ذلك:

- **تضارب المصالح عندما تم تعيين ماريا لازاريفا مديرة للصندوق وهي التي تشغل في نفس الوقت وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كي جي ال للاستثمار (مؤسس صندوق الموانئ).**
- **التلاعب في البيانات المالية لصندوق الموانئ من قبل مديرة الصندوق ماريا لازاريفا وبما يتوافق مع مصالحها وسعيد دشتي ومن ذلك:**
  - **إقرار مديرة الصندوق ماريا لازاريفا امام النيابة العامة عدم استكمال مؤسس الصندوق شركة كي جي ال للاستثمار سداد حصتا في راس مال**

الصـندوق وبما يتعارض مع ما هو ثابت في البيانات المالية للصـندوق منذ التأسـيس في العام 2007 وحتى السـنة المالية 2016، التي تم التأكيد فيها على سداد شركة كي جي ال للاستثمار كامل حصتها في صندوق الموانئ منذ التأسيس.

- **تحويل ملكية استثمارات الصندوق الى الشركات المملوكة لشريكها سعيد دشـتي قبل انتهاء اجل الصـندوق في العام 2014 ومن تلك الاسـتثمارات (GGDC و GO 2)، ليتم بيعهم بمبلغ 1,100,000,000 دولار امريكي دون علم ومعرفة باقي المساهمين.**
- **منحت مديرة صندوق الموانئ الاستثماري ماريا لازاريفا في العام 2007 قرض بمبلغ 20,600,000 دولار امريكي لإحدى الشركات التابعة لهم وهي كي جي ال الدولية للموانئ والتخزين، بمعدل فائدة بسـيطة سـنويا تعادل 28%، الا ان مديرة الصـندوق وبتصـرف فردي ودون الرجوع لمسـاهمي الصندوق قامت في العام 2014 وقبل انتهاء اجل الصندوق بشطب القرض وكافة الفوائد المقررة عليه باعتباره ديون معدومة.**
- **منحت مديرة الصـندوق ماريا لازاريفا تسـهيلات بنكية لاحدى الشـركات المملوكة لشريكها سعيد دشتي في المملكة الأردنية ـــ الشركة الموحدة ـ بمبلغ 900,000 دولار امريكي**

وجاءت تصرفات مديرة صندوق الموانئ بقصد الاستيلاء على الاموال العامة وحرمان مؤسسـه الموانئ. وباقي المسـاهمين في الصـندوق من مسـتحقاتهم ويبلغ المال العام الممثل لرأسـمال الصـندوق الفعلي 74٪ من اصـوله، باعتبار ان شـركة كي جي ال للاسـتثمار لم تلتزم بسـداد حصـتها البالغة 20,000,000 في راس مال الصـندوق باعتراف رسـمي موثق لدى نيابة الأموال العامة، كما أيضـا ثابت في حسـاب صـندوق الموانئ البنكي.

وبعد أن تكشف جرائم القائمين على الصندوق من قبل حماة المال العام، وضاق عليهم الخناق، جاءت الخطوة الأخيرة والاحدث لمحاموKGL تعيين شـركة Marathon Strategies للإسـاءة للقضـاء وتخريب مسـار العدالة في الكويت، فمنذ بداية عام 2019، أكدت التقارير المقدمة بموجب القانون الامريكي للكشـف عن جماعات الضـغط (LDA) أنه تم إنفاق 3.5 مليون دولار أمريكي في حملة ضـغط دولية وعلاقات عامة ذات رواتب عالية، وشاركت شخصيات عالمية من أجل مهاجمة استقلال ونزاهة القضاء الكويتي وقضاها والمدعين العامين الكويتيين.

علاوة على ذلك، قدمت شركة المحاماة Crowell and Moring شكاوى ضد الكويت لدى الأمم المتحدة، بدعوى حدوث انتهاكات للميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك لدى مركز التحكيم التابع لـUNCITRAL.

كما قامت شـركة KGL ومسـتشـاريها باسـتخدام خدمات السـيناتور روجر ويكر وعضـوي الكونغرس مادلين دين وسـتيف شـابوت للتهديد في وسـائل الإعلام بأن عددًا من كبار المسؤولين الرسميين الكويتيين بما فيهم سعادة النائب العام الكويتي والشيخ يوسف عبدالله الصباح مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية سوف يخضعون لعقوبات جنائية بموجب قانون ماغنيتسكي الامريكي.

ومع ذلك، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية معالي الشيخ صباح الخالد الصـباح في 23 يوليو أنه لم يتم اسـتلام أي شـكوى رسـمية ضـد الحكومة أو أي من مواطنيها تم تقديمها أمام الكونغرس الأمريكي، كما اكد علي ذلك ٣ مكاتب محاماة امريكيـة وهم مكتـب Gill Law Firm و مكتـب Muchmore & Associates ومكتب Venable LLP ان ليس علي الكويت ولا مواطنيها شكاوي في الكونجرس ، علما بأن محاولة زج عدد (6) اسماء من كبار المسؤولين الرسميين الكويتيين لتنفيذ قانون Magnitsky Act لا ينطبق بكل الاحوال علي قضـية تتعلق بشـركات كويتية ومسـئوليها الكويتيين والأجانب المتهمين بجرائم متعددة ومنها سـرقة المال العام والاستيلاء علي اراضي الدولة.

وتعتبر هجمات شركة KGL ضد دولة الكويت وخاصة بالنظر الي ان بعض ممثلي هذه الشـركة يحملون الجنسـية الكويتية فأن ذلك يشـكل جرائم جنائية من نوعية الخيانة العظمي والأخلال بـالأمن الوطني الكويتي من جهة الخارج مما يتطلب الامر التصـدي لهذه الهجمات من الجهات المعنية والأمنية في الدولة.

ومما يذكر ان شركة KGL قامت بإدارة صندوق The Port Fund من خلال شركة تـابعة مملوكـة لهـا بالكامل. وقد سـاهمت اثنتان من الهيئات الحكومية الكويتية، وهما المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموانئ الكويتية، بأكثر من 74% في المائة من إجمالي رأس مال صـندوق الموانئ المسـدد فعليا، وهو 168 مليون دولار أمريكي. وبصـفتهم وكيل الاكتتاب في للصـندوق ومسـتثمر مزعوم فيه، كسـبت شـركة KGL عشرات الملايين من الدولارات من الرسوم الإدارية وأرباح الأسهم بالرغم من عدم التزامهم بسـداد حصـتهم في راس مال الصـندوق. ويبدو الآن أن عائدات جرائم الاختلاس من الصـندوق يتم إسـاءة اسـتخدامها ضـد الحكومة الكويتية ومؤسـساتها والمواطنين الكويتيين.

ولتغطيه هذه الافعال المشينة التي تمثل صوره صارخه لإهدار ونهب المال العام يحاول بعض المسـؤولون التنفيذيون في كي جي ال السـعي لدي ممن يعملون لمصـلحه دول اجنبيه عن طريق حملات دعائية مدفوعة الاجر من المال العام الكويتي الاضرار بمركز الكويت الاقتصـادي والسـياسـي مما دفع البعض من هؤلاء المأجورين الي التهديد غير المشروع لتطبيق ما يسمي بقانون ماجستكي المتعلق اساسا بانتهاكات حقوق الانسان علي بعض المسـؤولون الحكوميين لمجرد انهم قاموا بواجبهم الوطني في الكشـف

والتحقيق في جرائم نهب العام الكويتي وبدلا من محاسبه من انتهكوا حرمه المال العام يريدون محاســبه حماه المال العام مما حدا بمؤســســــه الموانئ الي مخاطبه وزاره الخارجية لاتخاذ شــئونها تجاه هذه الابواق المأجورة التي تنادي بتطبيق قانون غير منطبق بقصد ارهاب من يتصدى لمجرمي المال العام.

ونشـير اخيرا ان دوله الكويت من طلائع الدول التي تطبق مبدا سـيادة القانون وان محاكمه المتورطين بنـهب المال العام تتم من خلال قضـاء مسـتقل ونزيه لا يخضـع لاي ضــغط محلي او دولي وانما يخضــع فقط لحكم القانون ولا تمنعه رغبه او رهبه في الانتصار للعدالة.